وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

# دور المحكم في إحداث التكاملية بين مناهج تنازع القوانين

## ((دراسة مقارنة))

رسالة تقدم بها الطالب

**أحمد خنجر علك**

إلى معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في القانون الدولي الخاص

إشراف

**الاستاذ الدكتور محمد حسناوي شويع**

**أستاذ القانون الدولي الخاص**

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا
يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ
وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"

﴿صدق الله العلي العظيم﴾

سورة المائدة/ الآية ٨

الى من غرس فيَّ حب العلم، وسقاني من نهر المعرفة، والى من سهرت لاجلي الليالي, الى والديّ العزيزين، اللذين كانا ولا زالا سندي ودعمي في كل خطوة اخطوها

الى كل من علم الحق فعمل به , والى كل من سعى ليعلم الحق , حتى يعمل به, والى كل من اراد ان يعلم الحق ليعمل به .

الى اساتذتي الكرام، الذين لم يبخلوا علي, بعلمهم وتوجيهاتهم، وكانوا نوراً ينير طريقي...

الى رفيقة دربي، زوجتي العزيزة، التي كانت لي السند وا لداعم في كل لحظة من هذه الرحلة، التي تحملت معي الصعاب, بصبر ومحبة, وكانت ه صدر الهامي وقوتي...

الى ابنائي الاحباء، نور حياتي واملي في المستقبل، الذين منحوني الدافع لأَكون أَفضل وأَبدَعُ ، والهموني بمثابرتهم وبراءتهم للبحث في هذا المشوار...

الى اصدقائي واخوتي، الذين شاركوني مسيرتي وامدوني بالتشجيع والدعم المستمر...

اليكم جميعاً، اهدي هذا الجهد المتواضع, تعبيراً عن امتناني وحبي العميق فانتم السبب في كل انجاز أُحققه، وأجمل ما منحني الله في هذه الحياة.

أحمد خنجر الخزاعي

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني واعانني على اتمام هذه الرسالة، فله الفضل أولاً واخرًا، وبهذا التوفيق ارفع اسمى آيات الشكر والعرفان لكل من اسهم معي في انجاح هذا العمل.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان الى مشرفي الاستاذ الفاضل الدكتور محمد حسناوي شويع أستاذ القانون الدولي الخاص الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة، ودعمه العلمي والاكاديمي، فكان نعم المرشد والموجّه في مسيرتي البحثية طيلة مدة إعداد الرسالة, لم يقطع التواصل بيننا ليلا ونهارا..

أتوجه بعظيم الشكر والامتنان الى جميع أسرة معهدنا معهد العلمين للدراسات العليا من مؤسسين وعمادة المعهد وقسم القانون بفرعيه العام والخاص, والاستاذة الكرام والتدريسين والموظفين جميعا.

وأتوجه بالشكر العميق الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين، الذين تكرموا بقراءة هذا العمل وتقديم ملاحظاتهم القيمة التي اثرت البحث واغنته علميًا.

وأتقدم بخالص الشكر الى اصدقائي وزملائي، الذين كانوا رفقاء الدرب، يشجعونني ويدفعونني نحو الافضل، ولكل من اسهم ولو بكلمة دعم أم نصيحة خلال رحلتي العلمية.

واخيرًا، اخص بالشكر كل من قدم لي العون والمساندة، سواء بالمعلومة ام بالمصادر والمراجع ، ام بالنصح والدعم المعنوي، فجزاكم الله جميعا عني خير الجزاء.

الباحث

# الملخص

تتجلى أهمية هذا البحث في استكشاف الدور الذي يضطلع به المحكّم في إرساء التكاملية بين مناهج تنازع القوانين، وذلك من خلال تحليل مقارن للأطر القانونية المعمول بها في عدد من الأنظمة القانونية المختلفة، وبيان كيفية تعامل المحكّم مع المسائل المتعلقة بتحديد القانون الواجب التطبيق، ومدى انعكاس ذلك على تحقيق العدالة المنشودة بين الأطراف المتنازعة.

كما تتناول الدراسة التحديات التي تواجه المحكّمين في هذا السياق، مع تحليل فعالية الحلول القانونية المتاحة وتقويمها، بهدف تعزيز دورهم في تحقيق التكاملية بين هذه المناهج.

تنبع إشكالية البحث من الدور المحوري الذي قد يؤديه المحكّم في معالجة التناقضات والتعقيدات الناتجة عن تطبيق مناهج تنازع القوانين في النزاعات الدولية. فرغم وجود قواعد قانونية دولية وإقليمية تهدف إلى تحديد القانون الواجب التطبيق، إلا أنّ المحكّمين يواجهون جملةً من التحديات في توحيد هذه المناهج وتحقيق الانسجام فيما بينها. هذا الواقع يثير تساؤلات عدة حول مدى قدرة المحكّمين على تحقيق العدالة والإنصاف بين الأطراف المتنازعة في ظل تلك التحديات، وكذلك حول مدى فاعلية الأدوات القانونية المتاحة لتحقيق هذا الغرض.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ التكاملية بين مناهج تنازع القوانين تمثّل مفهومًا قانونيًا يتطلب من المحكّم اعتماد مقاربة مرنة ومتوازنة تضمن تسوية النزاع بما يحقق العدالة والإنصاف للطرفين دون الانحياز إلى أي نظام قانوني بعينه. ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي أن يتمتّع المحكّم بفهم شامل ومعرفة دقيقة بالنظم القانونية المختلفة، إلى جانب قدرته على التكيّف مع متطلبات كل نزاع على حدة.

ركّز البحث على البعد الشامل للتحكيم الدولي، بما يجمع بين التحليل القانوني والإجراءات العملية والتطبيقات الواقعية، مبرزًا الأبعاد المتنوعة لتحليل التكاملية القانونية وسبل مواجهة التحديات المرتبطة بتنازع القوانين, وتسهم هذه الأبعاد في بناء فهم أعمق للتحكيم الدولي كأداة فعّالة لتحقيق العدالة والاستقرار القانوني في النزاعات العابرة للحدود.

وفي إطار الدراسة المقارنة، تميّز البحث بتناول عدد من الأنظمة القانونية، منها القانون العراقي والمصري والفرنسي، إلى جانب قوانين دولية وعربية أخرى مثل اتفاقية نيويورك، وقانون الأونسيترال النموذجي، وغيرها, كما تطرّق البحث إلى اختلاف تطبيق هذه القوانين في حالات متنوعة، تشمل النزاعات التجارية، وعقود الاستثمار، وغيرها من النزاعات التي تنشأ بين الأطراف المختلفة.

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية القرآنية | |
| الاهداء | ا |
| شكر وعرفان | ب |
| الملخص | ج |
| قائمة المحتويات | د - هـ |
| المقدمة | ١ - ٦ |
| الفصل الأول | |
| الاطار النظري لدور المحكم في تطبيق القواعد القانونية | ٨- ٩ |
| المبحث الأول : ماهية التحكيم الدولي والمبادئ التي يرتكز عليها | ١٠ |
| المطلب الأول : مفهوم التحكيم الدولي وطبيعته القانونية | ١١ |
| الفرع الأول : تعريف التحكيم الدولي وخصائصه | ١١-١٥ |
| الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للتحكيم | ١٦-٢٣ |
| المطلب الثاني : المبادئ التي يعتمدها المحكم في عملية التحكيم والتحديات التي يواجها | ٢٤-٢٥ |
| الفرع الأول : مبادئ التحكيم الدولي الاساسية ومزاياه | ٢٥-٣٢ |
| الفرع الثاني : التحديات التي تواجه المحكم في تطبيق المبادئ التحكيمية | ٣٣-٣٩ |
| المبحث الثاني: تطبيق مناهج تنازع القوانين | ٤٠ |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: مفهوم قواعد الاسناد | ٤١ |
| الفرع الأول : تعريف قواعد الاسناد ودورها في تنازع القوانين | ٤٢-٤٧ |
| الفرع الثاني : انواع قواعد الاسناد | ٤٨-٥٥ |
| المطلب الثاني : مفهوم القواعد الموضوعية | ٥٦ |
| الفرع الأول :التعريف بالقواعد الموضوعية وخصائصها | ٥٧- ٦١ |
| الفرع الثاني : تمييز القواعد الموضوعية عن غيرها | ٦١-٧٢ |
| الفصل الثاني | ٧٣ |
| تحقق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين في التحكيم الدولي | ٧٤ |
| المبحث الأول : دور المحكم في اختيار القانون الواجب التطبيق | ٧٥-٧٦ |
| المطلب الأول : التكاملية في حالة الاختيار الارادي للقانون الواجب التطبيق | ٧٧ |
| الفرع الأول : نطاق حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق | ٧٧-٨٤ |
| الفرع الثاني : حدود سلطات المحكم في تحقيق التكاملية | ٨٤-٩٥ |
| المطلب الثاني : التكاملية في حالة عدم الاختيار الارادي للقانون الواجب التطبيق | ٩٦ |
| الفرع الأول : معايير تحديد القانون الواجب التطبيق في ظل غياب الاتفاق | ٩٦-٩٨ |
| الفرع الثاني : دور قواعد الاسناد والقواعد الموضوعية في تحقيق التكاملية | ٩٩-١٠٨ |
| المبحث الثاني: فعالية تحقيق التكاملية والقيود على تحققها | ١٠٩ |
| المطلب الأول : القيود المستمدة من النظام العام والقواعد ذات التطبيق المباشر | ١١٠ |
| الفرع الأول : النظام العام كقيد على تطبيق القوانين المختارة | ١١٠-١١٥ |
| الفرع الثاني : القواعد ذات التطبيق المباشر | ١١٦-١٢٣ |
| المطلب الثاني: فعالية الحلول القانونية المقترحة لتحقيق التكاملية | ١٢٤ |
| الفرع الأول : تحليل فعالية الحلول في التعامل مع تنازع القوانين | ١٢٥-١٣١ |
| الفرع الثاني: تأثير التكاملية على تحقيق العدالة | ١٣٢-١٣٩ |
| الخاتمة | ١٤٠-١٤٤ |
| المصادر والمراجع | ١٤٥-١٦٦ |
| الملخص انكليزي | A-B |

## المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات, والصلاة والسلام على خير خلق الله، نبينا وشفيعنا محمد بن عبد الله وعلى الهِ الطيبين الطاهرين وصحبه الغرَ الُمنتجبين .

**أولاً: التعريف بموضوع البحث**

تَعد التكاملية في التحكيم من المفاهيم الاساسية, التي تظهر تطور الاليات القانونية المعنية بحل النزاعات الدولية العابرة للحدود, في عالم يتسم بالعولمة وتزايد التفاعلات الاقتصادية والسياسية بين الدول, ومن ثم أصبح التحكيم الدولي بديلاً فعالاً عن المحاكم الوطنية, فيما بين الدول, كونه يوفر إطاراً مرناً فعالاً لحل أو فض المنازعات, وبعد الولوج الى أعماق التكاملية في إطار هذه الدراسة, استطعنا أن نسلط نافذة ضوء على هذه الخطوة الفعالة كونها تعني دمج المبادئ القانونية, من نظم ومناهج متباينة, مما يسهم في تقديم حلول عادلة وفعالة للنزاعات, التي أنصبت بالتركيز على قواعد الاسناد, والقواعد الموضوعية وامكانية إحداث التكامل بينها, في تحديد القانون الواجب التطبيق.

فالتكاملية بين مناهج تنازع القوانين هي مفهوم قانوني يتطلب تطبيقاً مرناً ومتوازناً من قِبَل المحكم، لضمان أن يتم حل النزاع بشكل يحقق العدالة والانصاف للطرفين المتنازعين, ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن يمتلك المحكم فهماً شاملاً ومعرفةً دقيقةً للنظم القانونيةِ المختلفة, فضلا عن قدرتهِ على التكيف مع متطلبات النزاع, مما يظهر أهمية التدريب الجدي المتخصص, والخبرة العملية في هذا المجال.

من هُنا يُؤدي المحكم دوراً محورياً في تحديد وتطبيق القانون الواجب التطبيق, عند التنازع مع ضرورة مراعاة مناهج تنازع القوانين, التي تهدف الى تحقيق العدالة والانصاف بين الأطراف, والتنسيق بينها, ويتطلب الأمر من المحكم ادراكاً عميقاً لطبيعة العلاقات القانونية المعروضة عليه, والقدرة على إحداث التوازن بين مقتضيات العدالة ومتطلبات القانون، مما يعزز من أهمية دوره في هذا السياق, من هُنا يبرز دور المحكم كعنصر حاسم في تحقيق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين, إذ يعهد اليه بمسؤولية كبيرة في فض النزاعات التي تتجاوز الحدود الوطنية, مع ضمان تطبيق القوانين المناسبة, لكل حالةٍ على وفق المعايير القانونية الدولية المتعارف عليها.

**ثانيا: أهمية البحث:**

تتجلى أهمية بحثنا هذا من خلال استكشاف الدور الذي يؤديه المحكم في تحقيق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين، عن طريق تحليل مقارن للأطر القانونية في عدةِ انظمةٍ قانونيةٍ مختلفة, وكيفية تعامل المحكم مع القضايا المتعلقة بتحديد القانون الواجب التطبيق، ومدى تأثير ذلك على تحقيق العدالة المنشودة بين الأطراف المتنازعة، وسنبحث في الدراسة

بالتحديات, التي تواجه المحكمين في هذا السياق، مع تحليل فعالية الحلول القانونية وتقويمها, لتعزيز دورهم في تحقيق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين.

**ثالثا: إشكالية البحث:**

تبرز الإشكالية في موضوع دراستنا, بالدور الذي قد يؤديه المحكم في معالجة التناقضات والتعقيدات التي تنشا عن تطبيق مناهج تنازع القوانين, في النزاعات الدولية , فعلى الرغم من وجود قواعد قانونية دولية واقليمية, تهدف الى تحديد القانون الواجب التطبيق، يواجه المحكمون تحديات متعددة في تحقيق التكامليةِ بين هذه المناهج، هذا الامر يثير تساؤلات عدة, حول مدى قدرة المحكمين على تحقيق العدالة والانصاف بين الأطراف المتنازعة, تحت ظل هذه التحديات، كذلك حول فاعلية الأدوات القانونية المتاحة لتحقيق هذا الهدف، وتهدف الدراسةِ أيضاً الى الاحالة الى السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن للمحكم أن يحقق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين في النزاعات الدولية؟ وعن هذا السؤال الرئيسي ستتولد عدة اسئلة فرعية أخرى, تتمثل في ما هي الأطر القانونية المتاحة للمحكم عند مواجهة تنازع القوانين في النزاعات الدولية؟ وما هي التحديات العملية, التي يواجها المحكم عند تطبيق مناهج تنازع القوانين؟ ثمَ كيف تتعامل النظم القانونية المختلفة مع مسالة تنازع القوانين, في إطار التحكيم الدولي؟, وكيف يمكن للمحكم تحليل الفعاليات والحلول في التعامل مع تنازع القوانين, وأخيراً ما مدى تأثير اختيار المحكم للقانون الواجب التطبيق على تحقيق العدالة في الأحكام التي ستصدر.

**رابعا: أهداف البحث:**

نسعى ومن خلال دراسة موضوع (**دور المحكم في إحداث التكاملية بين مناهج تنازع القوانين**) الى تحقيق الأهداف الأتية:

١. تهدف الدراسة الى تحليل كيفية تعامل المحكم مع مناهج تنازع القوانين في النزاعات ذات الطابع الدولي, مع التركيز على الطرق التي يستخدمها لتحقيق التكاملية بين تلك المناهج عند إصدار الأحكام.
٢. تسعى الدراسة الى تحديد وتحليل التحديات القانونية والعملية, التي تواجه المحكمين أثناء اختيار وتحديد القانون الواجب التطبيق في النزاعات الدولية، وكيفية تأثير هذه التحديات على العدالة والانصاف بين الأطراف المتنازعة.
٣. تهدف الدراسة الى أجراء مقارنة بين الاطر القانونية في عدة نظم قانونية دولية لاستكشاف الفروقات في تطبيق مناهج تنازع القوانين, وكيفية تعامل المحكمين مع هذه الفروقات, لتحقيق الحكم القانوني الامثل.

٤. تسعى الدراسة الى تقديم توصيات ومقترحات لتحسين وتطوير دور المحكم في تحقيق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين, من خلال تحسين التدريب والممارسات العملية وتطوير الاطار القانوني الناظم لعمل المحكمين.

٥. تهدف الدراسة ايضاً الى الاسهام في إثراء النقاش الأكاديمي, حول دور التحكيم في فض النزاعات الدولية، من خلال تقديم رؤى قانونية جديدة, وتعميق الفهم النظري والعملي لدوره في إحداث وتحقيق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين.

**خامسا: نطاق البحث:**

ينحصر نطاق دراستنا في الاطر التي يرسمها المحكم عند ممارسة دوره لبيان التكامل والتوازن بين مناهج تنازع القوانين, قاعدة الاسناد والقواعد الموضوعية, والقواعد ذات التطبيق الضروري, فلكل منها دورها الفاعل في النطاق الذي تدور فيه, إلا أن هذا التكامل والتوازن قد تختلف احكامه من دولة لأخرى ومن تشريع لأخر, لذا بات من الضروري تطبيقها بمفهومها الدولي على نحو يعطيها قدرا كبيرا من الخصوصية بهذا يكون نطاق البحث في القوانين الفرنسية والمصرية والعراقية ذات الاختصاص والقوانين العربية والاجنبية ذات الصلة إذا تطلب الأمُر ذلك.

**سادسا: منهجية البحث**

سوف نتبع في هذه الدراسة **المنهج التحليلي**, الذي سيسمح بتفكيك وفهم العناصر المختلفة المتعلقة بإشكالية الدراسة، من خلال تحليل النصوص القانونية والقرارات التحكيمية, والظواهر والمشكلات القانونية ذات الصلة, فضلاً عن اتباع **المنهج المقارن**, الذي سيُستخدم لمقارنة كيفية تعامل الانظمة القانونية المعتمدة في الدراسة الفرنسي والمصري والعراقي مع قضايا تنازع القوانين في سياق التحكيم الدولي, وعقد الموازنة فيما بينها, ثم الاشارة الى موقف القوانين والاتفاقيات والانظمة العربية والاجنبية الأخرى, اذا اقتضى الأمر ذلك, بما تحتوي من نصوص قانونية وأحكام قضائية, واحكام التحكيم الدولي, وأراء فقهية أخرى, ومع الاتفاقيات الدولية, وتحليلها والمقارنة في ما بينها, من أجل الوصول الى إمكانية تحديد دور المحكم في إحداث التكاملية بين مناهج تنازع القوانين.

**سابعا: الدراسات والبحوث السابقة**

١. أبراهيم عباس الجبوري، التكاملية بين موضوعات القانون الدولي الخاص، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية, جامعة بابل , كلية العلوم التربوية والانسانية، المجلد ٢٠٢٠ العدد ٤٧، ٢٠٢٠, وتختلف دراستنا عن هذا البحث الذي يركز على مسالة العلاقة التكاملية في مجالات القانون الدولي الخاص,

وأنه أشار الى ان موضوعات القانون الدولي الخاص هي غالبا ليست محل اتفاق, وأن علاقات الأفراد ألخاصة في كافة الدول التي تكون مشوبة بعنصر اجنبي في احد اطرافها, تكون محكومة بالقانون الدولي الخاص, لان كل دولة تنتهي سيادتها عند حدودها الإقليمية، ويأتي القانون الدولي الخاص ليحكم العلاقات القانونية ألخاصة, العابرة لتلك الحدود, وان كل موضوع من مواضيع القانون الدولي الخاص, يعد سببا للموضوع اللاحق عليه, ويتكامل معه, **أما نطاق دراستنا** فقد تناولت الخوض في تفاصيل التكاملية من جهةٍ، وإلى دور المحكم في تحقيق تلك التكاملية بين مناهج تنازع القوانين من جهةٍ أخرى.

٢. إلهام فاهم نغيش، العلاقة التكاملية بين القواعد الموضوعية وقواعد الاسناد في نطاق القانون الدولي الخاص, جامعة القادسية, كلية القانون، بحث منشور في مجلة كلية القلم الجامعة, المجلد رقم (٥) العدد (١٠) السنة ٢٠٢١, تناولت الدراسة الجانب المختص بالعلاقة والتأثير المتبادل بين القواعد الموضوعية وقواعد الاسناد, في نطاق القانون الدولي الخاص, وأنه ما زالت قواعد تنازع القوانين فيه, هي التي تحكم موضوع النزاعات, التي تحدث ضمن اختصاصه, وأنه كانت الضرورة ملحة لظهور مفهوم جديد في تطبيق تلك القواعد, قائم على أساس التكامل والتعاون فيما بينها, وبالتطبيق الميداني لها, وقد لاقى هذا المفهوم نجاحاً سريعاً وواسعاً, على المستوى الدولي, **أما دراستنا** فقد جاءت على أوسع نطاقا, إذ ركزت على دور التحكيم بأنواعه في تحقيق تلك التكامليةِ, وتأثير ذلك على إعمال قواعد الاسناد والقواعد الموضوعية.

٣. خليل أبراهيم محمد خليل, تكامل مناهج تنازع القوانين, أطروحة دكتوراه, جامعة الموصل, كلية الحقوق, ٢٠١٢, تناولت هذه الأطروحة مسالة نطاق التكامل في مناهج تنازع القوانين على اختلافها, وأن تعدد المناهج أصبح أمراً واقعاً في فقه القانون الدولي الخاص, وهو امراً ايجابياً للاستفادةِ من مزايا تلك المناهج, في حل مشكلات تنازع القوانين, أما **نطاق دراستنا** فقد تناول فضلا عن ذلك, التكامل في مسالة دور المحكم والعلاقة بين التحكيم والتكاملية بين مناهج تنازع القوانين.

٤. عبد الرسول الاسدي, انعكاس التكاملية في موضوعات القانون الدولي الخاص, جامعة بابل, كلية القانون, ٢٠٢٣, أكد الباحث في هذا البحث, على ان كل موضوع بقواعدهِ سيكون بحاجة الى غيره من المواضيع, فيكون الأول مثلا سبب للثاني والثاني نتيجة للأول وسبب للثالث, وهكذا ستكون حالة الموضوعات بقواعدها سلسلة متكاملة ومتشابكة، وقد ركزت دراسة الاسدي على تاثير التكاملية على تطبيق القوانين في مختلف فروع القانون الخاص, **فيما تطرقت دراستنا** لمسائل أوسع نطاقا من خلال

التطرق لقواعد الاسناد والقواعد الموضوعية, وتميز القواعد الموضوعية, عن قواعد الاسناد, والقواعد ذات التطبيق الضروري, والبحث في فكرة التكاملية في نطاق القانون الدولي الخاص.

٥. محمد صبحي خلف جواد, انعكاسات مبدا التكاملية في تحديد المراكز القانونية للأفراد دراسة مقارنة, جامعة تكريت, كلية القانون, بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد (١٣) العدد (٤٨) السنة ٢٠٢٤, تختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أن دراسة جواد ركزت على الجانب المتعلق بانعكاسات مبدا التكاملية في تحديد المراكز القانونية للأفراد, أما دراستنا فقد تناولت المراكز القانونية على اختلافها للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين, ودور المحكم في تحديد القانون الواجب التطبيق , ودوره في إحداث التكاملية بين مناهج تنازع القوانين.

٦. محمد مهدي كاظم, القواعد الموضوعية ودورها في الحد من تنازع القوانين, دراسة مقارنة, رسالة ماجستير, جامعة كربلاء, كلية القانون, ٢٠٢٣, أنحصر نطاق البحث في هذه الرسالة على مفهوم وتعريف القواعد الموضوعية وتميزها عن مناهج تنازع القوانين الاخرى, في حين كان نطاق رسالتنا أوسع واشمل بحثا من خلال التطرق الى مناهج تنازع القوانين جميعها( قواعد الاسناد والقواعد الموضوعية والقواعد ذات التطبيق الضروري) ثم إبراز دور المحكم الدولي في إحداث التكاملية عملياً بين تلك المناهج.

**ثامنا: هيكلية البحث**

استنادا لما ذكر في أهمية موضوع البحث, والاشكالية والمنهج المتبع, سيكون البحث مقسما على وفق خطة البحث, وطبقا للتسلسل المنطقي في عرض الموضوع, على شكل فصلين, هما: **الفصل الأول** بعنوان **الإطار النظري لدور المحكم في تطبيق القوانين**, تم التطرق فيه الى ماهية التحكيم الدولي, والمبادئ التي يقوم عليها, في **المبحث ألأول**, من خلال التعرض الى مفهوم تعريف التحكيم الدولي, وخصائصه ومزاياه, ثم الطبيعة القانونية للتحكيم **في المطلب ألأول**, بعدها تمت مناقشة المبادئ التي يعتمدها المحكم في عملية التحكيم, والتحديات التي يواجها في **المطلب الثاني**, ثم تطرقت في **المبحث الثاني** الى البحث في مناهج تنازع القوانين, من خلال دراسة مفهوم قواعد الأسناد وتعريفها وأنواعها وخصائصها ودورها في تنازع القوانين, في **المطلب ألأول منه** ثم التعرض الى مفهوم وتعريف القواعد الموضوعية وخصائصها, وتمييزها عن غيرها من مناهج التنازع الاخرى, في **المطلب الثاني**.

اما في **الفصل الثاني: فقد** ركزت في بحثي على الموضوع الأساس في الدراسة هو كيفية تحقق التكاملية بين مناهج تنازع القوانين في التحكيم الدولي, وتطرقت فيه الى

دور المحكم في اختيار القانون الواجب التطبيق في **المبحث ألأول**, من خلال مناقشة التكاملية في حالة الاختيار الارادي للقانون الواجب التطبيق, في **المطلب ألأول** والتكاملية في حالة عدم وجود الاختيار الارادي للقانون الواجب التطبيق, في **المطلب الثاني**, أما في **المبحث الثاني: فقد** تعرضت الى **مدى فعالية التكاملية والقيود على تحققها**, من خلال, القيود المستمدة من النظام العام, وقواعد ذات التطبيق المباشر, في **المطلب ألأول, وفعالية الحلول القانونية لتحقيق التكاملية,** في **المطلب الثاني**, واختتمت دراستي بخاتمةٍ لبيان أهم الاستنتاجات والمقترحات التي تم استقاؤها من موضوع الدراسة.

**والحمدُ لله أولاً واخيراً على توفيقهِ**